

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/97
31 January 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

فعالية عمل آليات حقوق الإنسان

المؤسسات الوطنية والترتيبات الإقليمية

الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام المعد بموجب الفقرة ١٤ من قرار لجنة

حقوق الإنسان ٧١/١٩٩٩

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	٥ - ١ مقدمة
	أولاً - التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال تعزيز
٣	٤٣ - ٦ وحماية حقوق الإنسان
٣	١٨ - ٦ ألف - أفريقيا
٧	٢٢ - ١٩ باء - أوروبا
٨	٣٤ - ٢٣ جيم - أمريكا اللاتينية والكاريبي
١١	٤٣ - ٣٥ دال - آسيا والمحيط الهادئ
١٣	٤٥ - ٤٤ ثانياً - النتائج

مقدمة

- ١- رحبت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٧١/١٩٩٩ المؤرخ في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، باستمرار التعاون والمساعدة اللذين توفرهما المفوضية السامية لحقوق الإنسان لمواصلة تدعيم الترتيبات الإقليمية والآلية الإقليمية المتوافرة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبخاصة عن طريق التعاون التقني الذي يهدف إلى بناء القدرات الوطنية، والإعلام والتثقيف، بغية تبادل المعلومات والخبرات في ميدان حقوق الإنسان.
- ٢- وشددت اللجنة على أهمية برنامج التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وحددت مناشدتها لجميع الحكومات أن تنظر في الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها الأمم المتحدة، في إطار ذلك البرنامج، لتنظيم حلقات العمل أو الدورات التدريبية على الصعيد الوطني للموظفين الحكوميين والمجموعات المهنية المعنية. ولاحظت اللجنة بارتياح وضع مشاريع للتعاون التقني مع حكومات جميع المناطق.
- ٣- ورجت اللجنة من الأمين العام أن يواصل تعزيز عمليات التبادل بين الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، ودعت الدول في المناطق التي لا توجد فيها ترتيبات إقليمية بعد في مجال حقوق الإنسان إلى النظر في عقد اتفاقات بغية إنشاء آلية إقليمية مناسبة، كل منها في منطقتها، لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.
- ٤- ورجت اللجنة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تواصل إيلاء اهتمام خاص لأنسب السبل لمساعدة البلدان في مختلف المناطق، بناء على طلبها، في إطار برنامج الخدمات الاستشارية وأن تقدم التوصيات المناسبة، بحسب الاقتضاء.
- ٥- وطُلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والخمسين تقريراً عن حالة الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأن يضع اقتراحات وتوصيات محددة بشأن طرق ووسائل توطيد التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية في ميدان حقوق الإنسان وأن يضمن تقريره نتائج الإجراءات المتخذة عملاً بالقرار ٧١/١٩٩٩. وقد أُعد هذا التقرير بناء على ذلك الطلب.

أولاً - التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف - أفريقيا

التعاون مع المنظمات الأفريقية

٦- يوجد لدى المفوضية السامية لحقوق الإنسان ١٥ مشروعاً للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في أفريقيا كما يوجد لديها مكتبان ميدانيان في بروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، توفر المفوضية، بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلم وإدارة الشؤون السياسية، عنصر حقوق الإنسان للبعثات المركبة لحفظ السلم وإقرار السلم وبناء السلم التابعة للأمم المتحدة، مثل بعثات الأمم المتحدة في أنغولا وسيراليون وليبيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا وإريتريا.

٧- ويستند النظام الأفريقي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان إلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي بدأ نفاذه في عام ١٩٨٦. ويقضي ذلك الميثاق بأن تكون للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الولاية الرئيسية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان من منظور إقليمي. بيد أن ضالة الموارد كانت معوقاً لأدائها الفعال.

٨- وتسليماً بالدور الحيوي والفريد الذي ينبغي أن تؤديه هذه الآلية الإقليمية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في أفريقيا، توفر المفوضية السامية لحقوق الإنسان المساعدة التقنية المستمرة للجنة الأفريقية منذ عام ١٩٨٦. وكانت هذه المساعدة تقوم في البداية على إطلاع موظفي اللجنة على أداء آلية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وتقديم المشورة إلى اللجنة بشأن وضع برنامج لأنشطة حقوق الإنسان. أما الهدف الحالي للمشروع فهو تدعيم قدرات النظام الأفريقي لحقوق الإنسان، بما في ذلك محكمته. ويهدف المشروع في الأجل الطويل إلى الإسهام في زيادة الوعي بحقوق الإنسان في جميع أنحاء أفريقيا.

٩- وفي أثناء المؤتمر الوزاري الأفريقي الأول لحقوق الإنسان، الذي عُقد في موريشيوس في نيسان/أبريل ١٩٩٩، أعلنت المفوضية السامية لحقوق الإنسان نهجاً إقليمياً جديداً لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أفريقيا. وأكدت المفوضية السامية من جديد التزامها بهذا النهج في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي عُقد في لومي (توغو) في تموز/يوليه ٢٠٠٠.

١٠- ويهدف النهج الإقليمي ودون الإقليمي الجديد بصورة رئيسية إلى إدراج بعد لحقوق الإنسان في مجال منع التفاعلات دون الإقليمية والداخلية وإدارتها وحلها؛ وإدراج حقوق الإنسان في جميع أنشطة المنظمات دون الإقليمية؛ ومساندة المؤسسات دون الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بإيفاد الخبراء الإقليميين في ميدان

حقوق الإنسان؛ وزيادة الوعي بحقوق الإنسان عن طريق الحملات الإعلامية وتكنولوجيات المعلومات الحديثة؛ وتدعيم القدرات الوطنية عن طريق وضع إطار لخطط العمل دون الإقليمية الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ وإنشاء آلية عملية للإنذار المبكر والاستجابة للطوارئ.

١١- ولتحقيق هذه الأهداف، عزز التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ونفذ مشروع دون إقليمي للجنوب الأفريقي. ووضعت استراتيجيات دون إقليمية لوسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى وغرب أفريقيا، وبدأ تنفيذها في عام ٢٠٠٠. ويجري حالياً إعداد استراتيجيات دون إقليمية لشمال وشرق أفريقيا. ويجري توطيد التعاون مع المنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا. وأوفدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ممثلين لها لحضور الندوة الدولية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي نظمتها المنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية في باماكو (مالي) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وتقدم حالياً المساعدة إلى جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لتنظيم حلقة دراسية دون إقليمية عن خطط العمل الوطنية في ميدان حقوق الإنسان.

١٢- وأسفرت الحلقة الدراسية الإقليمية العربية بشأن التنمية البشرية وحقوق الإنسان، التي نُظمت بالاشتراك بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٩، عن اعتماد خطة عمل القاهرة. وتم وضع الصيغة النهائية لمشروع يستمر عامين ويهدف إلى توفير الدعم لتنفيذ خطة عمل القاهرة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن المقرر أن يبدأ تنفيذه في شباط/فبراير ٢٠٠١. وسيوجّه اهتمام خاص إلى توطيد التعاون والعمل المشترك بين المنظمات العربية غير الحكومية في مختلف أبعاد نشاط حقوق الإنسان، مثل البحوث وتبادل المعلومات وإعداد المواد. وتواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان مساعدة المعهد العربي لحقوق الإنسان بتونس لتدعيم كفاءات المنظمات العربية غير الحكومية عن طريق الحلقات التدريبية التي يجري تنظيمها للمدربين في مجال حقوق الإنسان وتعالج قضايا حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين، والقانون الدولي الإنساني، والتنظيم الإداري والمالي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في ميدان التوثيق والمعلومات؛ وعن طريق التوعية الإعلامية بقضايا حقوق الإنسان؛ وإدراج قيم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية بالمدارس والجامعات؛ ودعم الدراسات والبرامج الخاصة بحقوق المرأة والطفل. وافتتحت المفوضية السامية مركز التوثيق والإعلام والتدريب في مجال حقوق الإنسان في الرباط، بالمغرب، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع الثلاثي الأطراف، الذي يحصل على دعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة المغربية، في مرحلة حاسمة من عملية التحول الديمقراطي التي يشهدها البلد. ويهدف المشروع إلى تشجيع ثقافة لحقوق الإنسان على جميع مستويات المجتمع المدني في المغرب وتوفير الدعم اللازم لمجموعات مستهدفة مثل القضاء والشرطة وقطاع التعليم (الجامعات والمدارس) ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وبالمراة والطفل وفقاً للاحتياجات التي يعرب عنها.

١٣- وسيسهم المشروع دون الإقليمي لوسط أفريقيا في تدعيم قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على جعل حقوق الإنسان نشاطاً أساسياً ووضع خطة عمل دون إقليمية في ميدان حقوق الإنسان. وهناك مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية سيبدأ نشاطه في ياوندي في أوائل عام ٢٠٠١. وفي هذا الصدد، نُظمت بعثة مشتركة بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان وإدارة الشؤون السياسية لتقييم الاحتياجات في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وتم إيفاد مستشار إقليمي إلى ياوندي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وفقاً لطلب المجتمع الدولي استخدام الخبرات الإقليمية والوطنية المتاحة لتقديم المساعدة التقنية والمشورة في ميدان حقوق الإنسان. ومن المقرر عقد حلقة عمل دون إقليمية بشأن خطط العمل الوطنية لبلدان وسط أفريقيا في ياوندي في عام ٢٠٠١. وستتاح المشاورات والأنشطة التدريبية والوثائق للشركاء على المستوى دون الإقليمي. وستسهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً في أعمال حقوق الإنسان التي ينهض بها الشركاء النشطون في هذه المنطقة دون الإقليمية من داخل أسرة الأمم المتحدة وخارجها.

١٤- وسيساعد المستشار الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في ياوندي في أنشطة حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية، بعدة طرق منها تدعيم اللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد؛ ومساندة وضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان في الكاميرون وجمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد؛ وتوطيد التعاون مع المنظمات غير الحكومية؛ وتيسير التدريب لموظفي الحكومة والأمن والجيش؛ وتوفير الوثائق الخاصة بحقوق الإنسان.

١٥- وسيسهم المشروع دون الإقليمي لغرب أفريقيا في تدعيم قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على إدراج حقوق الإنسان في جميع أنشطتها وسييسر تنظيم ووضع خطة عمل دون إقليمية تركز بصورة خاصة على المجموعات الضعيفة وعلى منع النزاعات. وسيجري تنظيم حلقة عمل دون إقليمية بشأن خطط العمل الوطنية في ميدان حقوق الإنسان لبلدان غربي أفريقيا في بنجول، في غامبيا، في مطلع عام ٢٠٠١. ومن المقرر عقد اجتماع لمناقشة تنفيذ الاستراتيجية دون الإقليمية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في أبوجا في بداية عام ٢٠٠١. وسيساعد المستشار الإقليمي المقرر إيفاده إلى أبوجا في الأنشطة المنفذة في غينيا - بيساو وليبيريا وموريتانيا والنيجر. وتشمل هذه الأنشطة إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في غينيا - بيساو، وتدعيم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والفقر وإعادة التأهيل في موريتانيا، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في النيجر؛ ومساندة تنفيذ خطة عمل وطنية في غينيا - بيساو، ووضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا ونيجيريا؛ وتوطيد التعاون مع المنظمات غير الحكومية؛ وتنفيذ الأنشطة التدريبية للجيش والشرطة والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ولوسائل الإعلام وقدامى المحاربين.

١٦- وفي منطقة الجنوب الأفريقي، طلبت عدة دول المساعدة التقنية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وتقوم المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لزيادة تأثير دورها في المنطقة دون الإقليمية إلى أقصى حد، بتقديم المزيد من الخبرات والمساعدات إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإنشاء "قطاع لحقوق الإنسان". وقد بدأت العملية بمؤتمر حقوق الإنسان الذي عقدته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق في شباط/فبراير ١٩٩٤، وحلقة العمل الخاصة بالديمقراطية والسلم والأمن المعقودة في ناميبيا في تموز/يوليه ١٩٩٤. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، أنشئ جهاز الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بالسياسة والدفاع والأمن، استناداً إلى "احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون". وتشمل أهداف هذا الجهاز تشجيع وتعزيز إنشاء المؤسسات الديمقراطية، وتشجيع التصديق على معاهدات حقوق الإنسان، ومنع التراعات في المنطقة باستخدام نظام للإنذار المبكر.

١٧- وفيما يتعلق بالأنشطة التدريبية دون الإقليمية، نُظمت دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان لكبار القادة وضباط الأركان من منظمة التعاون بين قادة الشرطة لمنطقة الجنوب الأفريقي في غابورون في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وأعقبت ذلك حلقة تدريبية إقليمية نُظمت لمدربي الشرطة الوطنية في غابورون في عام ١٩٩٩. وتقوم المفوضية السامية لحقوق الإنسان حالياً بتنفيذ مشروع بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (شريكها الرئيسي في جميع أنحاء أفريقيا)، قصد تدعيم قدرة الأمم المتحدة في الجنوب الأفريقي لتلبية طلبات الحكومات للحصول على المساعدة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. ويتولى منسق إقليمي للبرامج، يقع مقر عمله في بريتوريا، التنسيق والتشاور الوثيق مع المنسقين المقيمين في الجنوب الأفريقي لتيسير وضع المشاريع والأنشطة الخاصة بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون ورصدها وتقييمها وتوفير الدعم والمشورة اللازمين، للحكومات والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بناء على طلبها. وينهض المكتب الإقليمي أيضاً بتوفير المساعدة لوكالات الأمم المتحدة في مجالات إدخال حقوق الإنسان في وضع البرامج في الأمم المتحدة وتيسير تبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية في المنطقة دون الإقليمية.

١٨- وفي إطار الإعداد للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك، المقرر عقده في دوربان بجنوب أفريقيا في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، دعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي، في دورتها الأولى المعقودة في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٠، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بصفتها الأمين العام للمؤتمر العالمي، إلى وضع مشروع إعلان ومشروع برنامج عمل، بالاستناد، ضمن جملة أمور، إلى الاجتماعات التحضيرية الإقليمية والحلقات الدراسية الإقليمية. وفي إطار الموضوع الشامل "الاتجاهات والأولويات والعقبات في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك"، عقدت حلقة دراسية للخبراء بشأن موضوع "منع الصراعات العرقية والعنصرية" في أديس أبابا، في إثيوبيا، في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وفي الاجتماع الحكومي الدولي الإقليمي لمجموعة

الدول الأفريقية، الذي عقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في داكار، في السنغال، روعيت الأعمال التحضيرية الوطنية للمؤتمر العالمي في الدول كل منها على حدة، كما روعيت الخصائص التي تنفرد بها العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك في المناطق دون الإقليمية.

باء - أوروبا

١ - التعاون مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي

١٩ - في أوروبا ووسط آسيا، تواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعاونها مع المؤسسات الأوروبية، بما في ذلك مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي. وشملت مجالات الاهتمام الرئيسية وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر، وبخاصة لأغراض البغاء. وتعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون الوثيق مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فرقة العمل المعنية بقضايا الجنسين وفرقة العمل المعنية بالاتجار التابعة لميثاق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا. وبدأت المكاتب القطرية الثلاثة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنوب شرقي أوروبا - أي في البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، استراتيجية دون إقليمية بشأن الاتجار من أجل تدعيم هذه المبادرات المشتركة بين الوكالات.

٢٠ - وتجري المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشاورات منتظمة مع المنظمات الإقليمية الأوروبية على جميع المستويات وفي مختلف الأطر القطرية. وقد جرت مشاورات غير رسمية بين الوكالات بشأن القضايا التي تهمها، بما في ذلك الحالة في الشيشان (الاتحاد الروسي) وكوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية). وخلال عام ٢٠٠٠، أجرت المفوضية السامية أيضاً مشاورات مع مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان، السيد جيل روبل. وشاركت المفوضية في المائدة المستديرة الأولى التي عقدها مجلس أوروبا مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في ستراسبورغ في ١٦ و ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٠. وتدير المفوضية، بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكتب حقوق الإنسان في أنجازيا (جورجيا)، ضمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. ويتولى مكتب حقوق الإنسان رصد التطورات في المنطقة وتنظيم التدريب وحلقات العمل في إطار مشروع التعاون التقني للمفوضية في جورجيا. وأجرت المفوضية مشاورات مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن وضع أطر قانونية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وسط آسيا وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في الجبل الأسود وكوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية). وفي نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أوفدت المفوضية أخصائيين إلى ألبانيا لمساعدة بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إدراج عنصر لمراعاة نوع الجنس في برامجها التدريبية للشرطة الوطنية. وتتعاون المفوضية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما تقوم به من أعمال متعلقة بحقوق الإنسان في سياق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ضم اجتماع مشترك بين الوكالات عقد بمقر مجلس أوروبا في ستراسبورغ

الأمم المتحدة والشركاء الأوروبيين لمناقشة تنسيق البرامج في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في أعقاب التغييرات العنيفة التي شهدتها ذلك البلد.

٢١- وقامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بزيارة أمانة المفوضية الأوروبية في بروكسل في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وبرلمان الاتحاد الأوروبي، وتم عقد عدة اجتماعات بين المفوضية والاتحاد الأوروبي خلال العام. وتعهدت المفوضية الأوروبية بتقديم مبالغ ضخمة لأنشطة المفوضية وقدمت المفوضية مشاريع إضافية إلى أمانة الاتحاد الأوروبي للنظر فيها في عام ٢٠٠٠، بما في ذلك المشاريع الداعمة للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية المقرر عقده في عام ٢٠٠١ وعمليته التحضيرية. ويعمل الاتحاد الأوروبي أيضاً بالتعاون مع المفوضية ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفقاً لنهج رباعي الأطراف لتدريب البعثات الميدانية الدولية في ميدان حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أوفدت بعثة مشتركة لتقييم احتياجات التدريب إلى كوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٢- الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية

٢٢- فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، المقرر عقده في دوربان في جنوب أفريقيا في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نظمت المفوضية حلقة دراسية للخبراء بشأن "حماية الأقليات وغيرها من المجموعات الضعيفة وتدعيم قدرة حقوق الإنسان على المستوى الوطني" لبلدان وسط وشرقي أوروبا، في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ في وارسو. وجرى تبادل للآراء بين الخبراء الذين حضروا الحلقة الدراسية بشأن "أفضل الممارسات" والاستراتيجيات العملية المنحى للتصدي للعنصرية في المنطقة. وعقد اجتماع للمنظمات غير الحكومية الأوروبية والمنظمات غير الحكومية لوسط آسيا في وارسو في الفترة من ١٥ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ألفت المفوضية السامية خطاباً رئيسياً أمام المؤتمر الأوروبي لمكافحة العنصرية المعقود بمجلس أوروبا في ستراسبورغ، وكان عنوان الخطاب "كلنا مختلفون، كلنا سواسية: من المبدأ إلى التطبيق".

جيم - أمريكا اللاتينية والكاربي

التعاون مع نظام البلدان الأمريكية

٢٣- شرعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في حوار مع منظمة الدول الأمريكية بشأن توطيد التعاون المتبادل في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي. ومن بين مؤسسات منظمة الدول الأمريكية، حظيت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بأكثر نصيب من التعاون مع المفوضية في السنوات الأخيرة. وأقيم حوار أيضاً مع لجنة البلدان الأمريكية للمرأة لتحديد مجالات التعاون في مشاريع محددة.

٢٤- وتتعاون المفوضية مع عدة مؤسسات بالبلدان الأمريكية في وضع وتنفيذ مشاريع إقليمية تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأجريت مناقشات أولية في عام ١٩٩٨ مع اثنتين من هذه المؤسسات، وهما معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومعهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أمريكا اللاتينية.

٢٥- وشملت أنشطة المفوضية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في السنوات الماضية توفير التدريب على أداء الالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير للدول الأعضاء الناطقة بالإسبانية والدول الأعضاء الناطقة بالإنكليزية في المنطقة. (ونظمت مؤخراً دورات للبلدان الناطقة بالإنكليزية في غيانا، في عام ١٩٩٩، وللبلدان الناطقة بالإسبانية في الجمهورية الدومينيكية في عام ٢٠٠٠. وقد نفذت أنشطة التدريب هذه بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة.

٢٦- وقامت المفوضية أيضاً بعدة مبادرات في أمريكا الوسطى وفي منطقة الأنديز تركز على إنشاء شبكة قضائية، وتنفيذ الأنشطة لتدريب الموظفين (القضاة والمحامون والمدعون العامون والشرطة وموظفو السجون) في مجال إقامة العدل، ووضع منهجيات للتدريب. ونفذت الأنشطة بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أمريكا اللاتينية ومع لجنة الأنديز للحقوقيين، اللتين وقعت معهما المفوضية مذكرة تفاهم في عام ١٩٩٩.

٢٧- وبعد مشاورات مع الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والخبراء في ميدان حقوق الإنسان في المنطقة، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حلقة عمل حكومية دولية في كيتو في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ لمناقشة واعتماد إطار إقليمي للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وضمت حلقة العمل، بالإضافة إلى الحكومات، ممثلين للمؤسسات الوطنية وشبكات المنظمات غير الحكومية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية.

٢٨- وفي نهاية حلقة العمل، اعتمدت حكومات منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي إطار كيتو الإقليمي للتعاون التقني. ويشكل الإطار أساس الاستراتيجية الإقليمية للمفوضية في مجال توفير التعاون التقني لدول المنطقة الأعضاء. كما أنه يشكل المرجع للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج وغيرها من المؤسسات الدولية والإقليمية، العامة منها والخاصة، العاملة في المنطقة.

٢٩- والهدف الذي يسعى إطار كيتو إلى تحقيقه في الأجل الطويل هو الإسهام في تطوير وتدعيم القدرات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية والكاريبي، والقيام بدور في تيسير وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان والإسهام في تشجيع التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، قصد ضمان تمتع جميع قطاعات المجتمع في أمريكا اللاتينية والكاريبي بحقوق الإنسان.

٣٠- وفيما يلي المجالات الخمسة التي تشكل دعائم الإطار:

١٠٠ خطط العمل الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، التي ترمي إلى تدعيم القدرات الوطنية من أجل وضع وتنفيذ وتقييم الخطط الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

٢٠٠ التثقيف في مجال حقوق الإنسان قصد تدعيم القدرات الوطنية لوضع وتنفيذ وتقييم خطط العمل الوطنية وغيرها من الأنشطة الخاصة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

٣٠٠ المؤسسات الوطنية التي ترمي إلى تدعيم قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك قدرتها على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وإدخال منظور يراعي نوع الجنس؛

٤٠٠ الاستراتيجيات الرامية إلى إعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قصد تحديد العقبات التي تعترض إعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السياق الإقليمي أو دون الإقليمي وتدعيم القدرات الوطنية والإقليمية لتعزيز وإعمال تلك الحقوق؛

٥٠٠ تعزيز حقوق النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، قصد تحديد العقبات التي تعترض إعمال حقوق النساء والفئات الضعيفة الأخرى في السياق الإقليمي وتدعيم القدرات الوطنية والإقليمية لتعزيز وإعمال تلك الحقوق.

٣١ - وسيوطد الإطار الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي التعاون مع الشركاء. وفي هذا الصدد، وقعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مذكرة إعلان نوايا مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وهي مذكرة تدعو إلى التعاون في تنفيذ الإطار. وتساهم لجنة الأنديز للحقوقيين ومعهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أمريكا اللاتينية، باعتبارهما شريكين منفذين، في تنفيذ مشاريع التعاون التقني على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

٣٢ - وعند تخطيط وتنفيذ جميع أنشطة التعاون التقني في المنطقة، ستعتمد المفوضية على التعاون الموجود فعلاً مع شركاء الأمم المتحدة، مثل معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وغيره من المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى مشاورها مع الحكومات والمجتمع المدني.

٣٣ - وأقامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً علاقات مع رابطة أمناء المظالم في الكاريبي وساندت عملها ومشاركتها في مختلف المحافل التي نظمت خلال عام ٢٠٠٠. ووفرت المفوضية الدعم للاجتماع السنوي الثاني للمؤسسات الوطنية للأمريكتين والكاريبي، الذي عقد في مكسيكو في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وأنشأ الاجتماع شبكة إقليمية للمؤسسات الوطنية وقدم إسهاماً فيما يتعلق بالاجتماع

التحضيرية الإقليمي للمؤتمر العالمي وبالشعوب الأصلية. كما حصل الاجتماع السنوي الخامس للاتحاد الأيبيري الأمريكي لأنماء المظالم، الذي عقد في مكسيكو في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، على دعم من المفوضية وشركائها الإقليميين وناقش القضايا المتعلقة لا بالمؤتمر العالمي فحسب بل أيضاً بالشواغل الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان.

٣٤- ونظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع حكومة شيلي، مؤتمر الأمريكتين في سانتياغو في الفترة من ٤ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في إطار التحضير للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية. وفي المؤتمر، ناقشت الحكومات والمؤسسات الوطنية وممثلو المجتمع المدني القضايا الرئيسية التي تواجهها المنطقة. وسبقت مؤتمر الأمريكتين حلقة دراسية للخبراء عقدت أيضاً في سانتياغو لتحديد القضايا ذات الأولوية بالنسبة للمؤتمر والاستراتيجيات الخاصة بالعمل.

دال - آسيا والمحيط الهادئ

٣٥- ما زالت استراتيجية وبرنامج المفوضية السامية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ قيد التطوير والتنفيذ منذ عام ١٩٨٢. وتسعى المفوضية، بتنظيمها لحلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية في إطار برنامجها الخاص بالتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، إلى تشجيع التعاون في المنطقة لتعزيز الاحترام الشامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتقييد بها.

٣٦- وأصبحت حلقة العمل الحكومية الدولية السنوية بشأن التعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الحفل الرئيسي لمناقشة مبادرات التعاون الإقليمي. وقد عقدت حلقات عمل إقليمية في كولومبو (١٩٨٢)، ومانيلا (١٩٩٠)، وجاكارتا (١٩٩٣)، وسيول (١٩٩٤)، وكاتماندو (١٩٩٦)، وعمّان (١٩٩٧)، وطهران (١٩٩٨) ونيودلهي (١٩٩٩)، وبيجينغ (٢٠٠٠). وفي حلقات العمل هذه، تم التوصل إلى توافق آراء بشأن اتباع نهج "متدرج" "الخطوة تلو الخطوة" يشمل التشاور على نطاق واسع فيما بين حكومات المنطقة والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية بشأن إمكانية إقامة ترتيبات إقليمية. كما اتفق على أن تكون الترتيبات الإقليمية نابعة من الاحتياجات والأولويات التي تحددها حكومات المنطقة وموجهة إليها، مع تحديد الأدوار والوظائف والمهام والنتائج والإنجازات بتوافق الآراء.

٣٧- وفي عام ١٩٩٨، اعتمدت الدول المشتركة في حلقة عمل طهران إطاراً للتعاون الإقليمي والتقني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويحدد إطار طهران التزام الدول بأربع أولويات إقليمية هي: خطط العمل الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتدعيم القدرات الوطنية؛ والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ والمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ واستراتيجيات أعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٨- وحددت حلقة عمل نيودلهي في عام ١٩٩٩ الخطوات والأنشطة التالية لتيسير العملية في إطار كل من مجالات الأولوية المحددة في إطار طهران ورحلت العملية عندما قررت عقد حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية بين الدورات للتصدي للقضايا التي يشملها كل مجال من تلك المجالات. وبناء على ذلك، عقدت حلقات العمل التالية بين الدورات: حلقة عمل إقليمية بشأن خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان، في بانكوك في تموز/يوليه ١٩٩٩؛ وحلقة عمل دون إقليمية بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في شمال شرقي آسيا، في سيول في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛ وحلقة عمل دون إقليمية بشأن خطط العمل الوطنية من أجل التثقيف في مجال حقوق الإنسان، في طوكيو، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠؛ وحلقة عمل إقليمية بشأن أعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في صنعاء في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وترد تفاصيل هذه الأنشطة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٠ بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (E/CN.4/2000/102) وبشأن المؤسسات الوطنية (E/CN.4/2000/103).

٣٩- وأبرزت النتائج المعتمدة في حلقة عمل بيجينغ في آذار/مارس ٢٠٠٠ تنفيذ برنامج التعاون التقني باعتباره أحد العناصر الأساسية لتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة. وأكدت الدول الأعضاء أهمية القيام بأنشطة وفقاً لإطار طهران على المستويين الوطني ودون الإقليمي وأشارت إلى ضرورة الاهتمام، في كل مجال من مجالات الأولوية، بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل والمجموعات الضعيفة. ودعت نتائج بيجينغ أيضاً البرلمانات والمؤسسات الوطنية وفئات المجتمع المدني إلى المشاركة في وضع وتنفيذ الإطار.

٤٠- وتشمل الإجراءات والأنشطة التالية التي حددت في بيجينغ لتيسير العملية في كل مجال من مجالات الأولوية المحددة وفقاً لإطار طهران ما يلي: إتمام وتوزيع الدليل الخاص بخطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان على المستفيدين الرئيسيين؛ وإجراء استقصاء عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ ودراسة التثقيف غير الرسمي في مجال حقوق الإنسان؛ وتنظيم اجتماع لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن دور المؤسسات الوطنية في مكافحة العنصرية؛ وتوفير التدريب على نهج الحماية من جانب المؤسسات الوطنية؛ وعقد حلقة عمل بشأن تأثير العولمة؛ وعقد اجتماع تحضيرى إقليمي للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية. وبالإضافة إلى ذلك، أوصى اجتماع بيجينغ بتنظيم عدد من حلقات عمل وأنشطة أخرى تجمع أهم الخبراء والفئات المهنية على المستوى دون الإقليمي. ومن المقرر تنفيذ هذه الأنشطة على مدى عامين.

٤١- ومنذ حلقة عمل بيجينغ، نُظمت حلقات العمل التالية بين الدورات: حلقة عمل بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان الدولية للمرأة، في سوفيا في أيار/مايو ٢٠٠٠؛ وحلقة عمل دون إقليمية بشأن تدعيم دور البرلمانات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في شمال شرقي آسيا في أولان باتور في آب/أغسطس ٢٠٠٠؛ والاجتماع السنوي الخامس لمنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بآسيا والمحيط

المهادئ، في روتوروا في آب/أغسطس ٢٠٠٠؛ وحلقة عمل إقليمية بشأن المؤسسات الوطنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في مانيفلا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ومن المنتظر عقد حلقة عمل دون إقليمية بشأن أهلية المقاضاة فيما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في شباط/فبراير ٢٠٠١. ويرد بيان مفصل عن تنفيذ نتائج بيجينغ، بما في ذلك حلقات العمل هذه، في تقرير الأمين العام عن الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (E/CN.4/2001/98) وعن المؤسسات الوطنية (E/CN.4/2001/99).

٤٢ - ووفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٤/٢٠٠٠، ستعقد حلقة العمل التاسعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠١. وسوف يعرض تقرير مستقل عن نتائج حلقة العمل على اللجنة في دورتها الحالية. ومن المقترح أن تجري حلقة العمل، ضمن جملة أمور، تقييماً للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية الجارية من أجل وضع ميثاق لحقوق الإنسان.

٤٣ - وفي سياق المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك، ستستضيف جمهورية إيران الإسلامية الاجتماع التحضيري الآسيوي. وسيعقد الاجتماع في طهران في الفترة من ١٩ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١.

ثانياً - النتائج

٤٤ - ما زال التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية في ميدان حقوق الإنسان تعاوناً جوهرياً وقائماً على الدعم المتبادل في آن واحد. بيد أن هناك إمكانية كبيرة لتعزيز هذا التعاون وتوجيهه إلى مجالات جديدة. وسيجري السعي إلى تعزيز الحوار مع المنظمات الإقليمية لتطوير المزيد من المساعي التعاونية والمشاريع والأنشطة المشتركة في ميدان حقوق الإنسان كلما أمكن. وأشارت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً إلى أنها ستولي اهتماماً خاصاً لعدد من مجالات حقوق الإنسان الرئيسية، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية وقضية الاتجار بالنساء.

٤٥ - وتولي المفوضية السامية لحقوق الإنسان أولوية عالية لتعزيز العلاقات والتعاون الفعال بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والهيئات الإقليمية وهذا ما يتجلى في الاهتمام الذي وجه مؤخراً إلى الاستراتيجيات الإقليمية التي وضعتها المفوضية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

— — — — —